محضر اللقاء التشاوري

التقى مجلس نقابة الجيولوجيين الاردنيين للدورة الثانية والعشرين في مجمع النقابات المهنية / قاعة الزهراء يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/٨/٢٠ الساعة ٥:٣٠ عصراً بنخبة من الزملاء النقباء واعضاء المجالس السابقين وذلك للتشاور والتباحث في إمكانية طرح خارطة طريق تهدف لإنقاذ النقابة من الازمة المالية التي تمر بها .

واستهل نقيب الجيولوجيين خالد الشوابكة هذا اللقاء مُرحباً بالحضور وبين انه تم دعوة خمسة نقباء وما يقارب خمسة وخمسون زميلاً من أعضاء المجالس السابقين، معرباً عن أسفه لعدم حضور أغلبية المدعوين لهذا اللقاء، علماً بان هذا اللقاء كانت الغاية منه فتح المجال للنقاش والتحاور وابداء الرأي مباشرة مع المجلس في امور النقابة. وأكد النقيب أن ليس من أهداف هذا اللقاء توزيع الاتهامات على أحد وليس من واجبه أن يحمل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع النقابة لنقيب أو مجلس سابق وأن الجميع يتحمل المسؤولية بدرجة واحدة، وبين ان المجلس الحالي قد توحد في أهدافه لتجاوز هذه المحنة التي تمر بها النقابة وبين أن الغاية من دعوة الزملاء النقباء وأعضاء المجالس السابقين هو طرح وبيان ما وصل اليه المجلس الحالي من نتائج منذ استلامه لمهامه على مدى ما يقارب ال١٠٠ يوم الماضية. حيث تم اعداد ملفات وبيان رسمي لاطلاع الحضور على واقع النقابة المالي والمهني بكل صراحة وموضوعية وشفافية من اجل ان تكون مخرجات هذا اللقاء واقعية وعملية.

والقى نقيب الجيولوجيين مقتطفات من هذا البيان ذاكراً لعدة خطوات قام بها المجلس لتعزيز مبدأ الشفافية والمكاشفة وعرض بعدد من النقاط واقع النقابة المالي والازمة المالية التي تعيشها صناديق النقابة موضحاً انه سيتم نشر البيان كاملاً على موقع النقابة الرسمي .

ودعا النقيب جميع الحضور للمشاركة في حوار هادئ منتج ومفيد يسهم بوضع نهاية لمرحلة صعبة تمر بها النقابة وللخروج بمقترحات وتوصيات تساعد في حل هذه الازمة.

- وابتدأ النقاش الزميل ابراهيم الطوباسي حيث أكد على ما ذكره النقيب بوجود انقسام بين أعضاء الهيئة العامة فيما يتعلق بمستقبل صندوق التقاعد. وأثنى على المجلس الحالي توحده للخروج من الأزمة التي تمر بها النقابة ونفي الفكرة التي كانت متواجدة عند بعض أعضاء الهيئة العامة بوجود انقسام داخلي بين أعضاء المجلس، موضحا وجود تياران بين اعضاء الهيئة العامة، تيار يطالب بتصفية صندوق التقاعد

وتيار يطالب بإنقاذه واقترح الخطط البديلة لانعاش الصندوق. حيث بين أنه تقدم ومن خلال لجنة صندوق التقاعد بخطة للعمل على انقاذ الصندوق وبين ان الانعاش ليس من خلال الاعتماد على اشتراكات الزملاء، بل عن طريق الاستثمار، وقامت اللجنة بالتوصية إلى المجلس بوقف الصرف من صندوق التقاعد، وطالب بتفعيل الخطط البديلة بالاستثمار الذي يشكل الحل الوحيد لمشاكل النقابة المالية ومطالبة وزير الطاقة بدعم النقابة بشكل استثنائي.

- وبين الزميل صبيح الديسي أن النقابة أمام خياران إما تصفية الصندوق أو انعاشه. وبين أنه في حال التوجه نحو الانعاش عن طريق الاستثمار فإن اي مشروع ستقوم به النقابة يحتاج إلى رأس مال قبل الموافقات الرسمية وأن لا تعتمد النقابة على الوزير لتقديم مشروع أو حلول غير مجدية، وعلى النقابة أن توجد المشروع ورأس المال ومن بعد ذلك نطالب بالدعم الحكومي، علما بأن أي مشروع اقتصادي يحتاج إلى إدارة وموظفين وبنية تحتية لإنجاحه وبين أن أعضاء المجلس غير متفرغين لإدارة مثل هذه المشاريع، مطالباً بمشروع قابلاً للتنفيذ يدر دخلاً بآلاف الدنانير شهرياً وخلافا لذلك فإنه يرى أنه من الضروري التوجه إلى تصفية غير معلنة، حيث بين ان اعلان الافلاس لأي مؤسسة سيقلل من قيمة ممتلكاتها إلى النصف.
- وبين الزميل سائد أبو سنينة أن ما آلت إليه النقابة سببه قانون التقاعد واقترح تعديل نظام التقاعد بحيث يصبح صندوق ادخاري بقيمة وفترة معينة وبين أنه من الصعب الغاء صندوق التقاعد أو تصفيته أو الاستمرار على الوضع الحالي والحل الأمثل في هذا الوضع إيقاف العمل بنظام التقاعد واستبداله بصندوق ادخاري يرتب غرامات مالية مرتفعة تمنع الزميل من الانسحاب او التوقف والعودة الى الاشتراك عند اقتراب تقاعده كما هو معمول به الان في قانون التقاعد الحالي.
- وبين الزميل جورج حدادين أن التشخيص الحالي لوضع النقابة والازمة الخانقة التي تمر بها هو موضوع تراجع الاهتمام بالمهنة ومحاربتها كما حدث لسلطة المصادر الطبيعية ومستقبلا كليات الجيولوجيا. وبين أن هناك حالة من الاحباط واليأس يعيشها الزملاء الجيولوجيين وبين أن الحالة السليمة للتعامل مع هذه الازمات هو عدم تجزئة الأزمة بفصل الصندوقين واعتبر أن الأزمة تشمل الصندوقين كحالة واحدة. وبين أن دور النقابات المهنية هو الدفاع عن مصالح المهنيين بشكل جماعي وبين أن الأفكار التي عرضت تقود إلى تصفية الصندوق والتي ستؤدي إلى إعدام المهنة ونقابة الجيولوجيين داعياً إلى ارجاع الأمل والعمل بين صفوف الجيولوجيين لإنقاذ النقابة وبين رفضه لتصفية الصندوق وأنه واثق ١٠٠٪ بأن النقابة بهيئتها العامة تستطيع الخروج من هذه الأزمة.

- وقدم الزميل صخر النسور جزيل الشكر لهذه الدعوة من المجلس الحالي والتي تسجل لهم بامتياز وعلى هذا الحوار الهادئ والهادف والبعيد عن الشخصنة وكيل الاتهامات وبين أن هذه الخطوة تسجل للمجلس الموقر وبين حاجة الهيئة العامة لمثل هذه الاجتماعات حتى يتم تعظيم القيمة المضافة لتداول الأفكار. وبين في البداية أنه من الإجحاف عدم ذكر ايراد ايجار مجمع النقابة والبالغ (٨٠,٠٠٠ ألف دينار) سنوياً على مدى عشرة أعوام في بيان المجلس الذي قدمه النقيب في بداية الاجتماع، وبأنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كمصدر دخل ثابت للنقابة. وبين أن ما يتصدر المشهد هو المسؤولية التي يتحملها الجميع وبين أن إرضاء جميع الأطراف غاية لا تدرك وضرورة عدم الانسياق حول ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي الذي لن يؤدي إلى نتيجة. وذكر أنه قام بالاطلاع على واقع اغلب النقابات وبين انها تتعرض لعجز كبير في صناديقها وأعرب عن تمنيه بأن تتعافي جميع النقابات من الوعكة المالية التي تتعرض لها نتيجة تراجع الايرادات وتعاظم زيادة الرواتب التقاعدية. كما طالب بإعداد دراسة اكتوارية جديدة بعد رفض الهيئة العامة للدراسة السابقة او كما قام به زملائنا في نقابة المهندسين الزراعيين بما يسمى اعادة تقييم الدراسة الإكتوارية حتى نصل الى نتيجة يتم عرضها على الهيئة العامة بشفافية.

وبخصوص قرار التصفية بين انه بحاجه الى تشريع وتعديل للقانون وبين أن خطوات تعديل القانون تبدأ بقرار هيئة عامة ثم وزير الطاقة ثم مجلس الوزراء ثم الى ديوان التشريع والرأي ثم الى مجلس الامة (نواب وأعيان) ثم بالإرادة الملكية.

مقدراً ذهاب المجلس الحالي الى مقابلة رئيس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والتي تعد اعلى واخطر واهم سلطة رقابية في الدولة للبت في ملفات النقابة . وصحح الزميل بهجت العدوان المعلومات مشيراً الى عدم الحاجة الى قرار مجلس الأمة كون أن الصندوق منشأ بنظام وليس بقانون. ورد الزميل صخر النسور بضرورة العودة الى مجلس الامة حيث ان النظام قد صدر عن قانون النقابة والذي سيتطلب أيضا اجراء التعديلات اللازمة على القانون والنظام اذا تم التوجه الى الغاء الصندوق.

- وشكر النقيب الزملاء على مداخلاتهم واعلن رسمياً انه لم ولن يكون مع قرار التصفية ولن يسير في هذا التيار حتى لو تطلب الامر ان يدير النقابة من خيمة، واشار بخصوص الاستثمار ان بعض الزملاء قد لامسوا الحقيقة وبين انه قد تم طرح مشروع الطاقة الشمسية امام وزير الطاقة والثروة المعدنية وكان رد معالي الوزير ان موضوع الطاقة الشمسية متخذ فيه قرار من رئاسة الوزراء بمنع الاستثمار فيه، واكد ان المجلس لم يقف عند هذا الموضوع وبدأ بطرق ابواب اخرى. وبين ان الزميل ابراهيم الطوباسي قد اقترح مشروع الاستثمار بالبازلت في منطقة الخربة السمراء وبناءً على هذا المقترح قام النقيب بزيارة

سعادة الزميلة وفاء البخيت عضو هيئة المفوضين في هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لشرح المقترح وذلك تمهيداً للقاء رئيس هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن وكان رد سعادة الزميلة بأن هذه المنطقة مغلقة بقرار من مجلس الوزراء وتم التأكد من هذه المعلومة عن طريق نائب النقيب د. رشيد جرادات والذي زود لجنة إدارة الصندوق ومجلس النقابة بصورة عن قرار رئاسة الوزراء متضمنا المناطق المغلقة للتعدين. وبين النقيب أنه بالإمكان استثمار البازلت في مناطق أخرى تجب دراستها كمنطقة قاع خنا. وبين الزميل الطوباسي جودة البازلت الموجود في منطقة الخربة السمراء مقارنة مع المواقع الأخرى الممكنة، وأن الأفكار قد لا تكون محصورة بالبازلت حيث يتواجد مواد أخرى قابلة للتعدين كالترافرتين وغيرها.

وعقب النقيب على ما طرحه الزميل صبيح الديسي بخصوص رأس المال لإنشاء أي مشروع . حيث أنه قد يتطلب تسييل بعض العقارات وهذا فيه مخاطرة كبيرة خوفاً من الخسارة لا سمح الله وان الهيئة العامة لن تتسامح مع ذلك. كم أنه أكد على ما ذكره الزميل جورج حدادين في مسألة الاحباط واليأس الذي ينتاب الهيئة العامة.

واكد النقيب على جدية تعاون وزير الطاقة والثروة المعدنية وبين ان هناك بعض الزملاء قد طرحوا مشروع الاستثمار بالفوسفات لغايات الصناعات التحويلية في منطقة الريشة. وأعلن أن مجلس النقابة قد اتخذ قراراً مهماً بتأسيس شركة باسم نقابة الجيولوجيين الاردنيين لضمان حرية تحرك المجلس عن طريق صندوق النقابة في الاستثمار، ولتسديد ديونه لصندوق التقاعد حيث بين ان القانون يجيز التبرع من صندوق النقابة لصندوق التقاعد إذا توفرت السيولة الازمة. وأشار إلى أن المجلس يلجأ وفي أي قرار إلى تغطية قراراته باستشارات قانونية والتي لا تقتصر فقط على رأي المستشار القانوني للنقابة. حيث تم الرجوع إلى خمس استشارات قانونية من عدة مصادر وذلك لضمان قانونية قرارات المجلس وحماية للمجلس والنقابة في قرارته، كقرار تخفيض الرواتب التقاعدية والأسباب الموجبة لاتخاذه.

وسجل النقيب عتبه على مجلس النقابة في عهد النقيب الاسبق بهجت العدوان في العام ٢٠١٢ حيث بين أن اكتشاف الفوسفات في منطقة الريشة هو يسجل لنقابة الجيولوجيين وذلك بناء على دراسة أعدها زملائنا من أعضاء النقابة في العام ٢٠١٢ وهو حق كان يجب أن يسجل للنقابة.

- وكان رد الزميل بهجت العدوان انه تم ارسال كتب رسمية من قبل النقابة بهذا الخصوص حيث قدمت الشركة الجيولوجية التابعة لصندوق التقاعد احداثيات (٦) مناطق لاستكشاف الفوسفات في منطقة الريشة إلى سلطة المصادر الطبيعية وتم تحويل هذه الكتب الى شركة الفوسفات الاردنية ولم تجب على الطلب

خلال مدة ٩٠ يوم فاعتبر الطلب لاغياً. وذلك حسب اتفاقية الاستثمار الموقعة مع شركة الفوسفات الاردنية. حيث بين رد ديوان التشريع والرأي بخصوص اتفاقية الفوسفات بأنها الشركة الوحيدة في الاردن التي لها الحق في تصدير أو بيع الفوسفات كمادة خام خارج الاردن. وبين أنه يمكن التوجه الى الصناعات التحويلية كصناعة الأسمدة وبأنه يتطلب توفير الشريك المناسب نظرا للكلفة الكبيرة للاستثمار والتي قد تصل الى مليار دينار.

- وعقب الزميل عوني فاخوري على موضوع كيف يمكن للنقابة تحصيل السيولة لإنشاء اي مشروع ودعم صندوق التقاعد في الاستثمار من خلال بيع بعض اصول النقابة العقارية، وبين أن للمجلس الحق في أن يجتهد باقتراح المشاريع، وبين انه وفي حال الربح فهو امر جيد وان لم يربح ضمن ارقام حقيقية معروضة على الهيئة العامة فلا يجدر ان يوجه اليه اللوم خاصة وان هذه الأصول مجمدة وغير مستفاد منها والتي يحتمل ان تنخفض قيمتها على مر الزمن. وقام بسؤال المجلس إن كان هناك مخرج قانوني بأن يتم اتخاذ قرار من الهيئة العامة ببيع الأصول ليكون للهيئة العامة دور في مشاركة المجلس بالمسؤولية في حال تحقق الخسارة في أي مشروع لا سمح الله، وكان رد النقيب بأنه وجهة نظر الزميل سليمة وسيتم طرحها في اجتماع الهيئة العامة الاستثنائي.
- وأكد نائب النقيب الدكتور رشيد جرادات بأن الموضوع شائك ومعقد نوعاً ما وبحاجة إلى طرح الآراء من الزملاء. وبين ان ما تفضل به الزميل صخر النسور بخصوص الدراسة الإكتوارية هو مطلب للهيئة العامة ويجب السير في هذا الاتجاه وجوبا. ولأجل اعداد دراسة إكتوارية شاملة تكون مخرجاتها قابلة للتنفيذ فالنقابة بحاجة لبعض السيناريوهات الواقعية التي يمكن تحضيرها وتزويدها لمعد الدراسة الإكتوارية. ولهذه الغاية طالب من الزملاء بطرح افكار يمكن الاتكاء عليها من قبل منفذ الدراسة الإكتوارية وأشار إلى اقتراح الزميل ابراهيم الطوباسي بفكرة الاستثمار في تعدين البازلت. وبين انه عند طرح مثل هذا الاقتراح يجب ان يتوفر خطة عمل تكون واقعية حتى يتبين ما هي كلف الاستثمار والعائد عليه في مثل هذا المشاريع وتحليل للسوق وما هي الحصة المتوقعة منه لمشروع النقابة والأسواق التصديرية المحتملة. وتوفر دراسة جدوى توضح هل من الممكن ان يكون هذا المشروع قابل للتنفيذ وتستطيع النقابة ان تحقق منه عائد اقتصادي معين يساعد في وضع صندوق التقاعد أم لا. وبين أنه من الضروري أن تتم مناقشة هذا الاقتراحات في اجتماع لجنة ادارة صندوق التقاعد للخروج بالتوصيات المناسبة.

- وأكد الزميل صخر النسور انه مع الاستثمار الآمن حيث كان هناك اقتراحات قديمة من بعض الزملاء التوجه الى الاستثمار بمدرسة خاصة او كازية او في التعدين او عقار يدر دخلا ثابتا. واقترح ان يتم تخمين ممتلكات النقابة من خلال ثلاثة مكاتب مختصة لمعرفة قيمتها حتى يتسنى للمجلس التوجه للاستثمار الأمثل وقام النقيب بالرد على هذه الجزئية بأنه قد تم تكليف امينة الصندوق د. منى ذهبية لتقييم موجودات النقابة.
- وبين الزميل بهجت العدوان بأن أهم دولتين في صناعة الأسمدة هما الهند والصين واقترح عقد لقاء مع سفيرا الدولتين وعرض عليهم موضوع الاستثمار بحيث يكون بالإمكان التواصل مع الشركات المهتمة بهذا الموضوع.
- وتقدم الزميل عوني فاخوري بملاحظة بأن حجم المشاريع التي يتم تداولها بالاجتماع تحتاج إلى راس مال كبير واقترح انه اذا تم الاتفاق على مشروع معين اللجوء إلى مستثمر خارجي يطرح عليه المشروع ويقوم بتمويله، وبين النقيب أنه بعد زيارة المجلس الى وزير الطاقة والثروة المعدنية طُرح على النقيب من قبل الزميل هشام الزيود تقديم طلب الى الوزارة باستثمار الفوسفات في منطقة الريشة للصناعات التحويلية بمساحة ١٠٠كم٢ وأن النقابة حاليا تقوم بتجهيز كتاب بهذا الخصوص.

وأشار الزميل عوني فاخوري بأنه يجب ان يكون للنقابة بقرار حكومي دور في استثمارات التعدين في الاردن وبين النقيب ان هذا الموضوع تم طرحه على وزير الطاقة وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن والجهات الاخرة المعنية بالدراسات والخدمات الجيولوجية كوزارة الاشغال العامة والاسكان حيث طالبنا بتفعيل نظام المكاتب الجيولوجية والتعديل عليه بما يتناسب مع الوضع القائم الآن.

حيث تم عقد لقاء مع معالي وزير الاشغال العامة لتفعيل نظام المكاتب الجيولوجية وبأن تكون كافة الدراسات الصادرة عن المكاتب الجيولوجية مصادق عليها من قبل نقابة الجيولوجيين الأردنيين.

- وأشار الزميل عادل الربضي أن هناك طريقتين للخروج من الأزمة المالية التي تعيشها النقابة: الأولى التوجه إلى الاستثمار في مجالات الجيولوجيا المختلفة، أما بالنسبة للطريقة الثانية فهي تتمثل بضرورة تفعيل قانون النقابة. حيث بين أنه على سبيل المثال يوجد في وزارة التربية والتعليم حوالي ١١٠٠ جيولوجي، يلتزم منهم فقط (٢٦١) زميلا بدفع اشتراكاتهم بما يعني ان هناك أكثر من (٧٠٠) زميل جيولوجي عامل في الوزارة لا يقوم بتسديد اشتراكاته. وينطبق ذلك على باقي مؤسسات الدولة في القطاع العام والخاص وهذا لا يجوز. وأكد ان الاقتطاع المباشر من راتب الزميل يكون باختياره ولا نستطيع الزامه بالاقتطاع المباشر ولكن للنقابة ان تلزمه بالدفع. وبين أن هناك توجه من بعض الزملاء في المجلس

وهو من ضمنهم بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي يقوم كل جيولوجي بدفع التزاماته المالية للنقابة وهذا يتأتى عن طريق خياران: أن الزميل المنتسب للنقابة وغير مسدد هو بحكم القانون مفصول من النقابة وبالتالي يترتب على ذلك أن تسقط عنه العلاوة المهنية حكما مما يستوجب ضرورة تصحيح أوضاعهم المالية مع النقابة للحيلولة دون ذلك. وأما الخيار الثاني فيتمثل برفع دعاوى على غير المسددين بناء على اقترح من مسؤول في الدائرة القانونية في وزارة التربية والتعليم، حيث اعلم المجلس انه في حال الحصول على قرار محكمة بهذا الخصوص سيتم تنفيذه على جميع الجيولوجيين العاملين في الوزارة، وطبعا هذا ينطبق على باقي الوزارات الاخرى، بحيث ممكن للنقابة أن تقوم بعمل جدولة للمبالغ المترتبة على الزملاء غير المسددين لالتزاماتهم المالية. وللبدء بهذا القرار طالب بتغطية الموافقة على هذا القرار من نخبة من الزملاء الجيولوجيين المؤمنيين بخيار انقاذ النقابة وحتى يشمل هذا القرار شريحة واسعة من الزملاء الجيولوجيين نستطيع من خلاله التقدم في هذا الاتجاه وانه يعتقد ان هذه الخطوة عملية لإنقاذ النقابة ، وتسائل ان كانت هذه الخطوة تلاقي قبولاً من الحضور ام لا.

- واقترح الزميل عوني فاخوري طرح الموضوع في اجتماع الهيئة العامة الاستثنائي لأخذ الرأي واعلام الزملاء بأنه سيتم رفع القضايا على الزملاء غير المسددين والمستفيدين من كونهم أعضاء في النقابة وبين أنه مع اتخاذ مثل هذا الإجراء .
- وبدورها اشادت أمينة صندوق النقابة الدكتورة منى ذهبية بتوضيح النقيب ما يواجه صندوق التقاعد من مشاكل والواقع الحالي والمتوقع والايرادات التي تدخل إلى الصندوق والتي من المتوقع انخفاضها في الفترة المقبلة بسبب عزوف الزملاء الجيولوجيين عن دفع اشتراكاتهم لاعتقادهم ان صندوق التقاعد لا يستطيع تحمل النفقات التقاعدية الموجودة، وأكدت للزميل جورج حدادين انه لا يوجد هناك حالة يأس وان مجلس النقابة في حالة اصرار واندفاع واضح ولم يترك باب الا طرقه سواء من سعادة النقيب او من جميع اعضاء المجلس كلاً منهم في تخصصه ووزارته ومجاله، ووجه الزميل جورج للدكتورة سؤالا فحواه (هل تصفير الرواتب التقاعدية لم يخلق حالة يأس؟)، فكان رد الدكتورة بأن الاجراء قانوني وهو اجراء لحفظ حقوق الزملاء المسددين الذين اقتنعوا انه لن يكون هناك قدرة على تسديد رواتبهم التقاعدية عندما يحين وقتها. واشادت ايضا بفكرة الزميل سائد ابو سنينة باعتباره خبيرا في ادارة الصندوق نظرا لشغله منصب أمين الصندوق للنقابة لفترة طويلة، بتحويل صندوق التقاعد الى صندوق ادخاري وعن فكرة الزميل صبيح الديسي عندما تحدث بان اي شركة تحتاج الى موظفين متفرغين واوضحت ان اعضاء المجلس غير متفرغين لادارة هذه الشركة وبينت انه قد تم تسجيل والاخذ بعين الاعتبار لجميع

الاقتراحات التي تم طرحها من باقي الزملاء بشرط ان يتم دراستها ضمن الدراسة الإكتوارية وبعد تقديم جدوى اقتصادية تثبت نسبة الأرباح المتوقعة. واثنت بشكل اساسي على مجلس النقابة الذي يتحرى الشفافية والعلمية والدقة واثنت ايضاً على رأي الزميل صخر النسور بأن هذا الاجتماع هو لتبادل الآراء وليس لاتخاذ القرارات، وخالفت رأي الزميل جورج حدادين عندما قال انهم مجمعين على عدم التصفيه بأن ذلك ليس وارداً فلا نستطيع ان نقول في هذا الاجتماع بأننا سنصفي الصندوق او ننعشه ، ولكننا نصر على اعداد دراسة تأخذ بعين الاعتبار جميع حالات الانعاش وكل البدائل الممكنة، وبينت أنه تم الاجتماع في صندوق الضمان الاجتماعي مع الادارات المختصة بالدراسات الإكتوارية وتم اخذ جميع الافكار وطرح العديد من السيناريوهات الممكنة ،وتم الاجابة من المسؤول في الضمان الاجتماعي ان السيناريوهات التي تم طرحها تتطلب ما يقارب ال٣٠٠٠٠ دينار لاعداد مثل هذه الدراسة .

وأكدت انها مع الاقتراح الذي طرحه الزميل عادل الربضي ودعمته في موضوع التربية والضغط بهذا الخصوص وأضافت انها فكرة جيدة أن نشمل موظفي التربية برغبتهم، ولكن لابد أن نكون واقعيين فالمعلم غير مزاول للمهنة وبالتالي من المتوقع ان يكون الرد القانوني على محاولاتنا بالرفض كما انه من واجبنا ان نكون صادقين فقد يكون من مصلحة المعلم ان ينضم لنقابة المعلمين. وانها تؤيد راي الزميل صخر النسور بالإجماع على اعداد الدراسة الإكتوارية ولابد ان تكون شفافة وان يكون هناك لجنة من الهيئة العامة تشرف عليها.

وهنا اوضح الزميل جورج حدادين ان النقاش متوحد على انعاش الصندوق وان موقف الدكتورة هو موقفها الخاص ويحترمه، ولكنه لا يمثل راي الهيئة العامة.

<u>وفي نهاية اللقاء طالب الزملاء بعقد اجتماع اخر تطرح فيه هذه الافكار للخروج بخطوات عملية.</u>